تقديم إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن "حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية" بالنيابة عن المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن

المقدمة

يقدم المجلس الانتقالي الجنوبي هذا التقرير بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 23/51، الذي يكلف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإعداد تقرير حول الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال العدالة الانتقالية.

ومن منظور الجنوبيين في اليمن، يشدد المجلس الانتقالي الجنوبي على المظالم المحددة التي تواجهها المجتمعات الجنوبية، ويسلط الضوء على التحديات الرئيسية، ويؤيد تعزيز التعاون لتحقيق العدالة الانتقالية الفعالة. واعترافاً بأهمية مبادئ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية، يرحب المجلس الانتقالي بمشاركة ممثلي الجنوب في لجنة التشاور والمصالحة وفي جميع عمليات العدالة الانتقالية التي تتناول المظالم الجنوبية وتعزز السلام الشامل.

خلفية

في اليمن، تُعد العدالة الانتقالية أمراً حيوياً للجنوبيين الذين واجهوا تهميشاً ممنهجاً وتمييزاً مستمراً منذ توحيد البلاد في عام 1990.

لقد تضمن اتفاق الوحدة لعام 1990 بين شمال وجنوب اليمن بنوداً دستورية لتقاسم السلطة بشكل عادل، وتوزيع الموارد بشكل منصف، وحماية الهويات الإقليمية. نصت مواد محددة على تمثيل متكافئ في الحكومة، وتقاسم الموارد الطبيعية، والحفاظ على التراث الثقافي. ومع ذلك، تم تجاهل هذه الأحكام، حيث عززت القيادة الشمالية سيطرتها، وقيدت المشاركة الجنوبية في الحكم، ووجهت عائدات النفط والغاز إلى النخب الشمالية. كما تم تهميش التمثيل الجنوبي في القوى الأمنية، وساهمت السياسات التي تقوض الهوية الثقافية الجنوبية في انتهاك التزامات الاتفاق تجاه الشمول الإقليمي.

عمقت حرب 1994 هذه المظالم، تاركةً الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، والاستبعاد السياسي، وانتهاكات الحقوق الثقافية وحقوق الملكية دون معالجة. واجه الجنوبيون تهميشاً ممنهجاً حيث تم مصادرة الأراضي والموارد لصالح النخب الشمالية، مما ترك الجنوب في وضع اقتصادي متدني. وقد تم تجاهل الدعوات لتوزيع عادل للموارد ووسائل قانونية لمعالجة هذه الخسائر في السياسات الوطنية. علاوة على ذلك، تم تسريح العديد من العاملين الجنوبيين في القطاعين المدني والعسكري بعد النزاع، مما زاد من تفاقم عدم المساواة وزعزع استقرار اقتصاد المنطقة. يستدعي قمع الهوية الثقافية الجنوبية والتأثير النفسي الناتج عن الصدمات، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري وانفصال الأسر، الاعتراف واتخاذ إجراءات تعويضية. وتعد آليات الكشف عن الحقيقة ضرورية لتعزيز التعافي وبناء أساس للحكم الشامل.

وفي الصراع المستمر الذي بدأ عام 2014، تتجذر مظالم الجنوبيين في تاريخ من الاستبعاد والتهميش والقمع الثقافي. وعلى الرغم من جهود السلام، تظل أصوات الجنوبيين مهمشة، حيث تفشل الحوارات السياسية الرئيسية في تمثيل تطلعات الجنوب ووجهات نظره. كهيئة ممثلة رئيسية، غالباً ما تم استبعاد

المجلس الانتقالي الجنوبي من مفاوضات السلام، مما عمق عدم الثقة في الحكومة المركزية وعزز الشعور بالحرمان في المجتمعات الجنوبية.

إبراز قضايا الجنوب والاعتراف بها من خلال جمع البيانات

لكي تكتسب العدالة الانتقالية ثقة المجتمعات الجنوبية، فإن إظهار قضايا الجنوب يمثل أهمية بالغة. إن توثيق مظالم الجنوب، بما في ذلك الأثر الاقتصادي لمصادرة الأراضي، وفجوات التوظيف، وقمع الهوية، يعد أمراً ضرورياً لتسهيل الاعتراف وتجاوز المفاهيم الخاطئة التي قسمت البلاد لفترة طويلة. إن جمع وتحليل البيانات حول هذه القضايا ليس فقط جزءاً أساسياً من العدالة الانتقالية، بل يجب أن يسهم في صياغة سياسات ومبادرات بناء السلام، ويوفر رؤى قائمة على الأدلة للخطوات التعويضية أيضاً.

التطورات المؤسسية ودعم العدالة الانتقالية

يشيد المجلس الانتقالي الجنوبي بتأسيس لجنة التشاور والمصالحة باعتبارها جهداً هيكلياً لتوحيد أصوات اليمنيين المتنوعة وتسهيل طريق مشترك نحو العدالة. يوفر هذا التطور المؤسسي سبيلاً لحوار مستدام ومبادرات عدالة انتقالية شاملة. مع المشاركة الشاملة واستجابة للجوانب الجنوبية، ينبغي أن تلعب اللجنة دوراً كبيراً في تعزيز التفاهم المتبادل وبناء الثقة بين مناطق اليمن، مما يزيد من مساهمتها في أهداف السلام والتنمية المستدامة وفقاً للهدف 16.

العدالة الانتقالية وآليات الاسترداد

بالاستناد إلى الممارسات الدولية المتكيفة مع الخصوصيات المحلية، تشمل آليات العدالة الانتقالية ما يلي:

- تمكين الجنوبيين من مشاركة مظالمهم الشخصية والجماعية من خلال آلية للكشف عن الحقيقة والمصالحة، تشمل التجارب الجنوبية من حرب 1994 كخطوة أساسية نحو تحقيق العدالة الشاملة.
- كانت مصادرة الممتلكات والظلم الاقتصادي من أبرز مظالم الجنوبيين منذ عام 1994. قد يسهم إنشاء آلية شفافة لمراجعة المطالبات المتعلقة بالممتلكات وتعويض المتضررين في معالجة هذه القضايا وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بما يتماشى مع الهدف 16.
- إن العدالة الاستردادية للموظفين الجنوبيين المدنيين والعسكريين الذين تم تسريحهم ستعزز الشمول السياسي والاستقرار الاقتصادي. كما أن تنفيذ الحماية القانونية للتعبير الثقافي وتعزيز المحتوى التعليمي الذي يحترم التراث الجنوبي سيسهم في بناء هوية وطنية تقدر التنوع.

التزام المجلس الانتقالي الجنوبي بالعدالة الانتقالية ومسار المستقبل

يلتزم المجلس الانتقالي الجنوبي بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وأصحاب المصلحة الدوليين، والسلطات اليمنية لتعزيز العدالة الانتقالية التي تشمل معاناة الجنوب في اليمن. وإدراكاً لدعوة الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لتحقيق السلام والعدالة وبناء المؤسسات القوية، يظل المجلس الانتقالي مستعداً للتعاون مع المفوضية والشركاء الدوليين لتنفيذ إطار للعدالة الانتقالية يعالج مظالم الجنوب ويعزز السلام المستدام.

يبرز هذا التقديم التزام المجلس الانتقالي الجنوبي بآلية للعدالة الانتقالية تتسم بالشفافية والشمولية والحساسية الثقافية في اليمن، ويسلط الضوء على وجهة نظر الجنوب وتطلعاته لمستقبل عادل وسلمي.